

**الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم
السياسات العمومية المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

**نقل القرارات الاستثمارية إلى المصالح اللامركزية وتسريع تنزيل اللاتمرکز
الإداري**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية حول الجهوية المتقدمة، المنعقدة بمدينة طنجة في دجنبر 2024، جدد جلالة الملك محمد السادس نصره الله التأكيد على ضرورة تسريع ورش اللاتمرکز الإداري، مشددا على أهمية التنزيل الفعلي لعملية نقل الاختصاصات، ولاسيما في مجال الاستثمار، بما يضمن النجاعة، والقرب من المواطن، وتحفيز الدينامية الاقتصادية على المستوى الترابي.

واعتبارا لما يشكله تبسيط المساطر وتقريب القرار الاستثماري من حاملي المشاريع من أهمية قصوى في تحسين مناخ الأعمال، وتقليص آجال معالجة الملفات، وتعزيز جاذبية الجهات،

فإننا نسائلكم السيد الوزير، عن حصيلة تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، خاصة فيما يتعلق بنقل الاختصاصات المرتبطة بالاستثمار إلى المصالح اللامركزية، وعن طبيعة القرارات الاستثمارية التي تم نقلها فعليا إلى المستوى الجهوي أو الإقليمي، وتلك التي لا تزال مركزية؟ وماهي الإجراءات المتخذة لضمان التنسيق والالتقائية بين المصالح اللامركزية والمراكز الجهوية للاستثمار، تفاديا لتداخل الاختصاصات أو بطء المساطر؟ وما هو الجدول الزمني المحدد لاستكمال نقل الاختصاصات في مجال الاستثمار، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ادريس السنتيسي